الأقوال إلى أفعال: ميثاق الأردن

جوانب التقدم والتحديات التي تواجههاالحكومة الأردنية والمجتمع الدولي في الوفاءبالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر بروكسل 2019

التعليم

جوانب التقدّم المتحققة

التحق ١٣٦,٤٣٧طفلًا من اللاجئين السوريين بالمدارس النظامية، وهو ما يمثل زيادة مقدارها ٢٪ في تسجيل الأطفال السوريين، بما في ذلك زيادة مقدارها ٨٪ في الالتحاق بمدارس المخيمات مقارنة بالفصل الأول من عام ٢٠١٨، وهو ما يفوق الهدف المتفق على تحقيقه في ميثاق الأردن (مجموعة العمل بين القطاعات ٢٠١٩) فيما يتعلق بالتسجيل في المدارس

مددت الحكومة الأردنية الإعفاء المتعلقبتقديم الوثائق اللازمة للتسجيل للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠١٨ ما مكّنأطفال اللاجئين السوريين من الالتحاق بالمدرسة بصرف النظر عن وضع وثائقهم

اتخذت الحكومة الأردنية خطوات هامة في عام ٢٠١٩ لمراجعة المناهج والكتب المدرسية، وإجراء الاختبارات الموحدة. كما تدعم مبادرة القراءة والحساب للصفوف المبكرة (رامب) إدخالتحسينات على الصفوف المبكرة منذ عام ٢٠١٤ مع تحقيق نتائج إيجابية بهذا الصدد

الالتزامات المتعهد بها

تعهدت الحكومة الأردنيةبإدخال ١٣٠ ألف طفل سوري لاجئ في التعليم النظامي وفي جميع المستويات الدراسية بنهاية عام ٢٠١٩ بموجب ميثاق الأردن

تعهد المجتمع الدولي بتوفير دعم مالي وفني مضمون على عدة سنوات وذلك لتلبية احتياجات وزارة التربية والتعليم

تعهدت الحكومة الأردنية بزيادة الوصول إلى فرص التعليم الجيد وتحسين سلامة البيئة التعليمية للأطفال كافة

تعهدت الحكومة الأردنية بتوفير التعليم الشامل لتعزيز دمج الأطفال من ذوي الإعاقات وتحسين الوصول إلى الخدمات التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة

توصياتنا

إعادة تفعيل الإعفاء من شرط توفير الوثائق للتسجيل في المدرسة ووضع آلية واضحة للشكاوى والإحالة لحالات أطفالاللاجئين السوريين ممن يُرفض تسجيلهم في المدارس

زيادة ساعات الاتصال المخصصة للتدريس ضمن الجلسات المسائية في المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، مع الاستمرار في الترويج للمدارس الدامجة وتعزيزها كحل طويل الأمد لتحسين التعليم في الأردن--انظر أدناه

تحسين جمع بيانات الالتحاق بالمدارس والاستثمار في النقل المدرسي وذلك لرفع سعة التسجيل الحالية للمدارس الدامجة

الاستثمار في ورش العمل التدريبية والتطوير المهني للمعلمين ومراجعة منهجيات التعليم لتحسين جودته.وينبغي أن يشمل ذلك الدمج ما بين مهارات التعليم الحساسة للأزمات، والدعم النفسي والاجتماعي، والأساليب التأديبية اللاعنفية للموظفين

زيادة ساعات الاتصال المخصصة للتدريس في مدارس المخيمات، ومنح المعلمين عقودًا ثابتةللخدمة، وتكييف المناهج والأساليب لتلبية الاحتياجات الإضافية للطلاب الذين يعيشون في المخيمات بشكل أفضل

تعزيز مسارات التعليم غير النظامي الراهنة لدعم إعادة دمج الأطفال والشباب في المدارس النظامية، وإدراجها في الخطط الوطنية

فصل آليةالرصد والإبلاغلتتبع معيقات التعليمعبر المراحل الدراسية المختلفة ووفقًا للعمر، مع أخذ كيفية تأثير جائحة كورونا على احتياجات الاطفال المتعلقة بالتعليم والحماية بعين الاعتبار

التحديات

لم تمدد الحكومة الأردنية الإعفاء من شرط تقديم الوثائق اللازمة للتسجيل في المدارس للعام الدراسي ٢٠١٩ -٢٠٢٠،ولم تحترم المدارس الإعفاء عندما كان ساريًافرفضت تسجيل الطلاب السوريين لديها نظرًا لعدم توفر الوثائق المطلوبة

يعد أكثر من نصف الأطفال السوريين جميعهم ممن تبلغ أعمارهم ١٥عامًافأكثر غير ملتحقين بالمدرسة. وإن صافي معدلات الانتظام بالمدرسة بين اللاجئين السوريين أقل بنسبة ٤٧٪ من الأردنيين في المرحلة الثانويةوبنسبة ١٠٪ في المرحلة الأساسية

أوجدت مدارس نظام الفترتين،من غير قصد، عدم تكافؤ في الفرص والنتائج التعليمية، مع التحاق الطلاب السوريين بالجلسات المسائية وتلقيهم ٢٢١ ساعة تدريسية أقل من المعدل الوطني على مدار العام الدراسي (نتائج الاتحاد الأوروبي للمسح الفصلي للتعليم لـ ٣٠ مركزًاومدرسة. كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨-كانون الثاني/يناير ٢٠١٩). كما يخلق الفصل بين الجلسات الصباحية والمسائية بناء على الجنسية عوائق أمام التماسك الاجتماعي

يحصل الطلاب في المدارس النظامية في مخيمات اللاجئين على ١٢١ ساعة دراسية أقل من نظرائهم المسجلين في الجلسات المسائية في المدارس ذات نظام الفترتين. وتعمل الطبيعة غير المستقرة لعقود المعلمين في مدارس المخيمات إلى جانب المرافق الأساسية متردية الأوضاع على خلق المزيد من التحديات

يشكل الأطفال من ذوي الإعاقات ما يقارب ١٠٪ من كافة الأطفال في عمر المدرسة في الأردن، إلا أن ٨٠٪ (منهم لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٩

من المتوقع أن يكون لإغلاق المدارس جراء كوفيد- ١٩ أثر سلبي على الالتحاق بالمدرسة، حيث يعاني الطلاب من الفئات الأكثر ضعفًاللوصول إلى منصات التعلم الإلكتروني و/أو يواجهون ضغطًا متزايدًاللالتحاقبالقوى العاملة نظرًا لانخفاض دخول أسرهم.

يونيو ٢٠٢٠

سبل كسب الرزق

جوانب التقدّم المتحققة

أصدرت الحكومة الأردنية ٤٧,٧٦٦تصريح عمل للسوريين في عام ٢٠١٩، بزيادة مقدارها ٤,٦٪ عن ٢٠١٨. وتبقى نسبة التصاريح الصادرة للنساء منخفضة، إلا أنها ارتفعت من ٤,٥٪ إلى ٥,٨٪ (تقرير تقييم المرصد المستقل لعام ٢٠٢٠).

جُدد الإعفاء من رسوم تصاريح العمل لعام ٢٠٢٠، بحيث تم إعفاء اللاجئين السوريين من دفع تكاليف كبيرة لإصدار تصاريح العمل أو تجديدها. كما شملت الإجراءات الإضافية لتسهيل دمج السوريين إصدار تصاريح عمل مرنة في قطاعي الزراعة والبناء، والسماح بقابلية نقل تصريح العمل إلى قطاعات مختلفة، واستثناء اللاجئين السوريين من التقليص المخطط للمهاجرين بمقدار ٢٥٪في قطاع التصنيع، والسماح بإصدار تصاريح عمل قصيرة الأمد.

ازداد عدد مشاريع الأعمال المنزلية بنسبة ٩٥٪ في ٢٠١٩ مقارنة بشهر حزيران/يونيو ٢٠١٨، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى التوسع في مراكز العمل وترتيبات التسجيل الجديدة.

توظيف ما مجموعه ١٤,٢٩٢شخصًا عبر برامج التوفيق بين الوظائف والمتقدمين لها، والتي تشمل ٥,٠٥٦لاجئًا سوريًاوذلك بعد تأسيس ١٣ مركزًا للتوظيف من خلال منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأردنية

عُدّلت قوانين الملكية الأجنبية لإضافة ٢٢ خدمة ونشاط إلى قائمة الأعمال التي يمكن أن تكون مملوكة لجهات أجنبية بنسبة ١٠٠٪

تمديد مخطط قواعد المنشأ لتقليص عقبات الدخول أمام الشركات الأردنية المورّدة للاتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠٣٠، كما رُفعت القيود الجغرافية المفروضة على المنتجات المصنّعة

عُدّل قانون العمل الأردني بحيث ينص على إلزام أصحاب العمل بتوفير مرافق لرعاية الأطفال في حال كان مجموع أطفال الموظفين يزيد عن ١٥ طفلًا تقل أعمارهم عن ٥ سنوات.

الالتزامات المتعهد بها

تعهدت الحكومة الأردنية بمواصلة إصلاح سوق العمل لإزالة العقبات أمام الوصول إلى العمل ضمن القوى العاملة الرسمية وتوفير فرص العمل للاجئين السوريين دون التنافس مع الوظائف الحكومية، وقد التزمت الحكومة الأردنية على وجه التحديد بتوفير ما يقارب ٢٠٠ ألف وظيفة للاجئين السوريين

تعهد المجتمع الدولي بزيادة دعم سبل كسب الرزق وبرامج التوفيق بين المهارات للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن

التزم المجتمع الدولي ووزارة العمل الأردنية بزيادة الجهود المبذولة لتعزيز تمكين المرأةوالإدماج الاقتصادي والمشاركة في سوق العمل، وذلك عن طريق توسيع القطاعات التي يمكن للنساء العمل فيها على سبيل المثال

تعهدت الحكومة الأردنية بإزالة العوائق التي تحول دون قدرة اللاجئين السوريين على تأسيس أعمالهم الخاصة ومزاولتها بشكل رسمي

التزم الاتحاد الأوروبي بمراجعة قواعد المنشأ التفضيلية وتقديم الدعم للأردن للاستفادة من مخطط إتاحة الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي

تعهدت الحكومة الأردنية إلى جانب المجتمع الدولي بتحسين بيئة العمل وتشجيع الاستثمار عبر اتباع مسار يمكن التنبؤ به للإصلاحات في الأعمال

التحديات

أصدرت الحكومة الأردنية في عام ٢٠١٩ قائمة جديدة مكونة من ١٥ مهنة غير متاحة لغير الأردنيين بالإضافة إلى ١٣ فئةمحظورة، مما أدى إلى زيادة محدوديةفرص اللاجئين السوريين في دخول مجال التوظيف الرسمي

تشير الأدلة إلى أن تصاريح العمل لم تكن ذات فائدة كبيرة في تعزيز حمايةالعمل اللائق والكريم، حيث تندرج نوعية المهن التي تغطيها عادة تحت فئات الأعمال منخفضة الأجر كما تنطوي على أوضاع عمل سيئة

ازدادت، على مدى العقد الماضي، نسبة العاملين بشكل غير نظامي لتمثل الآن قرابة ٦٠٪ من العمال جميعهم. ولا يحظى اللاجئون بتمثيل متناسب بين أولئك العاملين بصورة غير نظامية، خصوصًا وأن نظام الحصص المرتبطبالجنسية يثني أصحاب العمل عن توظيف غير الأردنيين أو إضفاء طابع رسمي على عملهم

برغم تحسنالترتيبات المتعلقةبالتسجيل، يُسمح للسوريين فقط بتشغيل مشاريع أعمال قائمة من المنزل في مجالات معالجة الطعام، والحرف اليدوية والخياطة خارج المخيمات. إلا أنالضعف المالي المتفاقم والعقبات التنظيمية أفادا بأن ٢٢ مشروعًافقط من أصل مشاريع الأعمال العاملة من المنزل والبالغ عددها ٩١٩ والمسجلة في عام ٢٠١٩، كان يديرها سوريون

غالبًا ما يؤدي عدم التوافق بين برامج التدريب وطلب السوق، فضلًا عن الحد الأدنى من المتابعة لدعم العثور على عمل، إلى إضعاف برامج التدريب المهني

يزيد انعدام الوصول إلى مصادر كسب الرزق، والاقتصادات المحلية المعطلة والمنافسة المتزايدة على الوظائف في ظل أزمة كوفيد-١٩، منالهشاشة الاقتصادية والاتكال على آليات التكيف السلبية، ناهيك عن ارتفاعالمخاوف المتعلقة بالحماية، مع بقاء النساء والشباب ضمن الفئة الأكثر ضعفًا على وجه التحديد

تخلق القيود الهيكلية العميقة المفروضة على سوق العمل بيئة تشغيلية صعبة بالنسبة للأطراف الفاعلة المؤثرة في سبل كسب الرزق.ففي عام ٢٠١٩، بلغت نسبة السكان الموظفين ممن هم في سن العمل في الأردن ٣٤٪. ويبدو الخمول الاقتصادي جليًا،على نحو غير متناسب، بين النساء: حيث انخفضت النسبة الكلية للنساء الناشطات اقتصاديًافي الأردن من ١٦,٣٪ في ٢٠١٧ إلى ١٤,٤٪ في ٢٠١٩. أما ذات النسبةفهي أقل بكثير بين النساء السوريات بحيث بلغت ٧٪ في عام ٢٠١٩

توصياتنا

توسيع الوصول إلى سوق العمل النظامي لغير الأردنيين عبر منح تصاريح العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك القطاعات المهنية وذات النمو المرتفع، بالإضافة إلى مراجعة سياسة حصص العمل المخصصة للجنسيات الأخرى

وضع العمل اللائق في صميم التزامات سبل كسب الرزق، بما في ذلك دعم نظام أكثر قوة يشمل عمليات التفتيش في مكان العمل والإنفاذ ووضع آلية فعالة للشكاوى، إضافة إلى تحسين الوصول إلى خدمات الدعم القانوني. وفضلًا عن معايير العمل اللائق، يجب أن تستهدف عمليات التفتيش أيضًا منع عمالة الأطفال والتحرش الجنسي

إعطاء الأولوية لمشاركة النساء في القوى العاملة عبر تحفيز أصحاب العمل لتوفير وسائل نقل آمنة إلى مكان العمل وزيادة الاستثمار العام في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. كما ينبغي الاستثمار في السياسات والبرامج التي تلقي الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة السورية بوصفها طرفًا فاعلًا في الصمود وتأمين سبل الرزق

تعزيز التدريب المهني من خلال استهداف المهارات المطلوبة، على سبيل المثال، تطوير برامج تقتضي التعاون مع القطاع الخاص، وتمديد فترة برامج التدريب عند الضرورة، بالإضافة إلى توفير دعم طويل الأمد عندما يتعلق الأمر بالبحث عن عمل

ضمان إدراج اللاجئين والفئات الأخرى الأكثر ضعفًا من السكان في خطط الاستجابة الوطنية، وبرامج التعويض، وحزم الإنعاش الاقتصادي في أعقاب كوفيد-١٩

إعطاء الأولوية للتدخلات في مرحلة ما بعد الجائحة والتي تساعد في إبقاء العمال، لاسيما النساء، ناشطين اقتصاديًا وتحول دون تعميق البطالة بين السكان ممن هم في سن العمل

الحماية

جوانب التقدّم المتحققة

تمديد عملية تصويب الأوضاع لسنة إضافية حتى آذار/مارس ٢٠١٩، مما مكّن قرابة ٢٤ ألف سوري من الحصول على شهادات طلب اللجوءالمحدّثة للمجتمعات المضيفة والتسجيل مع الحكومة الأردنية للحصول على بطاقات إقامة قانونية (بطاقات الخدمةالصادرة عن وزارة الداخلية) والتي تضفي طابعًاقانونيًا على أوضاعهم وتمكنهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية والتنموية

ضخ زيادات متواضعة لبرامج المساعدات النقدية الداعمة للاجئين السوريين، ما أدى إلى زيادة تتراوح بين ٥,٤٪ و٦,٤٪ في أعداد المنتفعين من الدعم حسب البرنامج المعني

أنشأ الأردن نظامًا إلكترونيًا وطنيًا لإدارة الحالات عبر الإنترنت للتعامل مع كافة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال للجنسيات كافة.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، طرحت الحكومة الأردنية قانونًا محليًاللمساعدة القانونية من شأنه إنشاء نظام وطني للمساعدةالقضائية يغطي القضايا الجنائية التي ستديرها وحدة المساعدةالقضائية في وزارة العدل

الالتزامات المتعهد بها

التزمت الحكومة الأردنية بتوسيع التسجيل للاجئين السوريين وإضفاء طابع قانوني على أوضاعهم لتحقيق التسجيل الكامل لهم

تلتزم الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي بالعودة الطوعية والكريمة والآمنة والمستدامة إلى سوريا، وفقًا لقانون حقوق الإنسان الدولي

تعهدت الحكومة الأردنية بالحد من تهميش اللاجئين السوريين وانعدام الأمان لديهم عبر البرامج التي تلبي الاحتياجات الأساسية، وتتعامل مع إستراتيجيات التكيف السلبية وانعدام الأمن الغذائي

التزمت الحكومة الأردنية بالحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وإعطاء الأولوية لتمكين المرأة

توصياتنا

إعادة فتح نظام تسجيل طالبي اللجوء لكافة الجنسيات، بحيث يصبح غير محدد زمنيًا، لتمكينهم من الحصول على وثائق الحماية الدولية والإقامة القانونية أو تجديدها

طرح إجراءات أكثر مرونة لتسجيل حالات الزواج وتوثيقها من أجل تسهيل تسجيل أحداث الحياة الهامة، وحالات الولادة خاصة

منح اللاجئين السوريين المقيمين في المخيمات حرية أكبر لمغادرة المخيم بشكل دائم والإقامة في المجتمعات المضيفة، إلى جانب إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية أينما كان مكان إقامتهم

ضمان توفير الأمان القانوني لأولئك اللاجئين السوريين الذين يرغبون بالعودة إلى سوريا من خلال السماح لهم بإصدار الوثائق القانونية والمدنية الأساسية التي تثبت الجنسية والهوية ونسب العائلة

توسيع نطاق الدعم القانوني المتخصص لتسهيل إصدار الوثائق المدنية والسعي لاحقًا لإنشاء نظام وطني للمساعدة القضائية يقدم المشورة والتمثيل القانونين مجانًا

طرح تقييمات وبرامج قائمة على احتياجات الفئات الأكثر ضعفًاضمنجميع الفئات السكانية، وذلك لضمان وصول الحماية الاجتماعية لجميع المحتاجين لها بصرف النظر عن الجنسية أو الوضع القانوني

إعطاء الأولوية لبرامج الحد من حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها، إلى جانب التأكد من اعتبار وكالات إدارة الحالات جهات إنقاذ وذلك لتسهيل الحصول على التصاريح اللازمة في حال فرض مزيد من القيود بسبب فيروس كوفيد-١٩

التحديات

لم يستطع آلاف السوريين عقب انتهاء حملة تصويب الأوضاع الحصول على أوضاع قانونية، حيث جرى تعليق عدد كبير من إجراءات تسجيل اللاجئين. ونتيجة لإقامتهم بشكل غير قانوني في الأردن، فهم غير مؤهلين للحصول على الخدمات الأساسية، أو تسجيل الأحداث الجديدة في حياتهم من زواج وولادة وغيرها أو الحصول على تصاريح عمل، كما أنهم معرضون لتهديد الحبس أو الترحيل

ثمة آلاف من اللاجئين غير الموثقين أو الموثقين بشكل غير كامل في الأردن، بما في ذلك أولئك الذين فروا من سوريا دون وثائق ثبوتية، بالإضافة للسوريون الذي ولدوا في الأردن من أبوين لا يستطيعان تسجيل حالات الولادة في العائلة بسبب عدم امتلاكهما لوثيقة زواج مثلًا

لا يتمتع اللاجئون الذي يعيشون في المخيمات بحرية الحركة دون الحصول أولًا على تصاريح مغادرة أو عمل. وحتى وقت كتابة هذا التقرير،ما تزال هذه التصاريح معلقة نتيجة لإجراءات الاستجابة لفيروس كوفيد-١٩ رغم تخفيف إجراءات الحظر

لم يتم حتى الآن تطبيق القانون المحلي للمساعدات القضائية الصادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ إذ ما زال مقتصرًا على القضايا الجنائية فقط. وعلى الرغم من كونها خطوة أولية إيجابية، إلا أن الأردن لا يملك حاليًا نظامًا وطنيًاشاملًا للمساعدة القضائية بحيث يوفر للاجئين والأردنيين المتضررين المشورة والتمثيل القانونيين

لا يزال زواج القاصرات والعنف القائم على النوع الاجتماعي من المشاكل الاجتماعية الأساسية في مجتمع اللاجئين السوريين

من المتوقع أن يؤدي الأثر الاجتماعي والاقتصادي لانتشار فيروس كوفيد-١٩، إلى جانب الأضرار التي لحقت باللاجئين والتي طال أمدها، إلى تفاقم المخاوف المتعلقة بتوفير الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وزيادة حالات طرد الأشخاص غير القادرين على دفع الإيجار و/أو الفواتير، إلى جانب تراجع الالتزام بحقوق العمل ودفع المستحقات

الصحة

جوانب التقدم

تراجعت الحكومة الأردنية في مارس/آذار ٢٠١٩ عن قرارها الذي يفرض على اللاجئين السوريين دفع ٨٠٪ من أسعار الخدمات الصحية المحددة لغير الأردنيين، وعادت إلى تطبيق السياسة السابقة التي تنص على توفير خدمات صحية مدعومة بمعونات كبيرة لهم

قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئينخدمات صحية شاملة ومجانية من المستوى الأول والثاني والثالث للاجئي مخيمي الأزرق والزعتري وللسوريين من الفئات الأكثر ضعفًا في المناطق الحضرية

يُقدّربأن جميع حالات الولادة قد تمت بمساعدة قابلات مدربات في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وأن حالات وفاة الرضع والأطفال تحت سن الخامسة قد انخفضت إلى النصف خلال الفترة ذاتها

استمرار إعفاء اللاجئين السوريين من رسوم الخدمات الصحية من المستوى الأول وتلك المتعلقة بالأمومة والطفولة، بما في ذلك اللقاحات، المقدمة في مراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة

الالتزامات المتعهد بها

تعهدت الحكومة الأردنية بإعداد سياسة صحية توفر وصولًا شاملًا بأسعار معقولة إلى خدمات الرعاية الصحية، إلى جانب توسيع نطاق استخدام خدمات الرعاية الصحيةمن المستويين الأول والثاني

صرحت وزارة الصحة الأردنية بأن بروتوكولات معالجة السوريين ستكون مشابهة لتلك المتبعة مع الأردنيين خلال جائحة فيروس كوفيد-١٩

عملت الحكومة الأردنية مع شركاء تنمويين على تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات وزارة الصحة. وخصصت على وجه التحديد حسابًا متعدد المانحين باسم "صندوق الأردن الصحي للاجئين" لدعمه من مؤسسات متعددة الأطراف وجهات مانحة دولية

توصياتنا

ضمان حصول اللاجئين السوريين، خاصة في المخيمات، على خدمات صحية ملائمة بشكل عادل، حيث أنهم معرضون بشكل كبير لخطر انتشار الفيروس والآثار المترتبة على الجائحة

الاستمرار في دعم حملات التوعية المستهدفة لتعريف اللاجئين السوريين بسياسة معونات الرعاية الصحية المعاكسة وتوضيح بنودها، وذلك للتأكيد على قدرتهم على الحصول على المعالجة الأساسية أو الخدمات الطبية والجراحية اللازمة

التعاون مع الحكومة الأردنية والجهات المانحة لدعم تقديم خدمات الرعاية الصحية اللازمة خلال فترة الجائحة، وضمان حصول اللاجئين السوريين على علاج طبي يوازي ما يحصل عليه الأردنيون، إلى جانب إطلاق حملات توعوية حول كيفية الوقاية من الفيروس.

مراجعة قوائم اللاجئين المتضررين في المناطق الحضريةوتحديثهاوذلك من أجل دعم وصولهم إلى الخدمات الصحية وتحسينه

التحديات

استمر تأثير إيقاف المعونات الصحية سابقًا في عام ٢٠١٨ على الأسر السورية المتضررة، حيث نتج عن التكاليف الباهظة للخدمات الطبية والجراحية ارتفاع كبير في الديون التي تتحملها تلك الأسر

هنالك بطء في تعميم مسألة عكس سياسة تخفيض المعونات المخصصة للخدمات الصحية، حيث يقدر بأن أقل من ٥٠٪ فقط من اللاجئين السوريين على دراية بهذا التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، لا يطبق التراجع عن تلك السياسة والمزايا ذات العلاقة على اللاجئين غير السوريين

يتمتع اللاجئون السوريون في الأردن بتغطية جزئية فقط من حيث الخدمات الطبية من المستويين الثاني والثالث، كما أن فحوصات الحمل المخبرية غير مغطاة بالكامل بالنسبة للاجئات السوريات

سيفرض انتشار فيروس كوفيد-١٩ ضغوطات شديدة على نظام الرعاية الصحية الحكومي وقد يؤدي إلى تغيير في بروتوكولات المعالجة، مما سيعيق توفير خدمات الرعاية الصحية بشكل متساوٍ للاجئات السوريات

تمكين المرأة ودورها في المجتمع

ينبغي إدراج مسألة تمكين المرأة ودورها في المجتمع كموضوع أساسي وحاضر في المداخلات والعمليات المنفذة في القطاعات المذكورة أعلاه. وتبقى الحماية والحقوق الشخصية للنساء والفتيات أولوية لمعالجة التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة مع انتشار فيروس كورونا الذي أدى إلى تفاقم وضع الحماية غير المستقر منذ وقت سابق. فقد نتج عن حظر التجول والقيود المفروضة على الحركة انخفاض في عدد الأشخاص ممن ينشدون المساعدة، حيث تراجعت أعداد حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بنسبة ٦٨٪ خلال الأسابيع الأولى من الإغلاق الكامل للبلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر سبل كسب الرزق ورفاه اللاجئات السوريات مسائل ذات أهمية خاصة في التخفيف من أثر فيروس كوفيد-١٩ على البطالة والأجور والترويج لفرص عمل مدفوعة الأجر، حيث مُنحت ٥,٨٪ فقط من تصاريح العمل الصادرة في عام ٢٠١٩ لسيدات سوريات. وأخيرًا، يجب تسليط الضوء على التحديات المتعلقة بتعليم النساء والفتيات من ناحية التسجيل والاستمرارية في التعلم، خاصة فيما يتعلق بمخاوف توفير الحماية في المدارس والمرافق التدريبية، ومشكلات التوثيق المدني، وإمكانية الوصول المحدود إلى المعلومات المتعلقة بالتسجيل والمنح

محلية العمل الإنساني

ومن المواضيع الأساسية الأخرى مسألة محلية العمل الإنساني التي من الواجب تحسينها من خلال تنفيذ عمليات في مجالات الحماية والتعليم وتوفير سبل كسب الرزق والصحة. وينبغي تعزيز أجندة محلية العمل الإنساني من خلال تقديم الدعمللجهات المعنية الوطنيةللانتقال إلى تنفيذ أجندة تعزيز الترابط بين التنمية والعمل الإنساني، والتخطيط المحسّن وطويل الأجل لأساليب الاستجابة القائمة على اللاجئين في المجتمعات المضيفة. ويجب على الجهات الفاعلة الاستمرار في العمل نحو تحقيق محلية العمل الإنساني والوفاء بالتزامات اتفاقية الصفقة الكبرى لضمان الملكية المستدامة على مستوى المجتمع، وهي الأمور المنصوص عليها في خطة الاستجابة الأردنية من خلال روابط إلى أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات المشاورات مع المجتمع المدني. ومع ذلك، فإننا نوصي بإعداد مؤشر لمراقبة جوانب تقدم عملية محلية العمل الإنساني من أجل متابعة سير التمويل المباشر الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية المحلية والمنصات، وذلك لتعزيز انخراطها ومشاركتها